

صومر التعلق بمعنى اللفظ عند معرربي
القرآن الكريم:
السّمين الحلبيّ ت ٧٥٦هـ أنموذجاً

**Portrayal of Recourse in Utterance for the Syntac-
tical Works on the Glorious Qur'an :
(Alsameen Alhalabi 756 Died)**

م . د . علي أسد موسى
Lectur. Dr. Ali Asad Moosa

صور التعلّق بمعنى اللفظ عند معرّبي
القرآن الكريم:

السّمين الحلبيّ ت ٧٥٦هـ أنموذجاً
Portrayal of Recourse in Utterance for the Syntac-
tical Works on the Glorious Qur'an :
(Alsameen Alhalabi 756 Died)

م. د. علي أسد موسى
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية/ قسم اللغة العربيّة

Lectur. Dr. Ali Asad Moosa
Dept of Arab/ College of Education/ University of
Al-Mustansiriya

aliasad19760@gmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٠ / ٨ / ١
تاريخ القبول: ٢٠٢٠ / ٩ / ١٠

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي
Turnitin - passed research

ملخص البحث:

يقوم هذا البحث على تحديد الصور التي يتعلّق فيها شيء من مقيدّات الحدث بمعنى اللفظ من اسم وفعل وحرف وشبه الجملة، عبر قراءة في كتب إعراب القرآن، التي كان أصحابها، ولا سيّما السمين الحلبيّ، لا يتوانون في بيان متعلّقات الحدث وما يجري مجراه من الدلالة على الحدث، وبالخصوص ما تتعدّد فيه الأوجه الجائزة، لما في ذلك من أثر في المعنى المراد. وقد تطلّب ذلك بيان مفهومي الحدث والتعلّق في العربيّة لغةً واصطلاحاً، ثمّ تحديد ما يتعلّق بالحدث من مقيدّات، فقد ذهب بعض المحدثين إلى اقتصار التعلّق بالحدث على ما يُقيّد به من شبه الجملة بشقيه الجارّ والمجرور والظرف. بل إنّ بعضهم صرّح بعدم تعلّق غير الجارّ والمجرور من المقيدّات بالحدث، وبأنّ الظرف محمولٌ عليه لتضمّنه معنى حرف الجرّ "في"، وذهب بعض آخر إلى أنّ التعلّق بالحدث يشمل شبه الجملة وتعبيرات أخرى، من دون تحديد لتلك التعبيرات المقصودة. فكان لزاماً على البحث في مطلبه الأوّل تحديد ما يتعلّق بالحدث عبر الاستدلال بنصوص النحويّين، فضلاً على غير ذلك من الاستدلالات العقلية. أمّا المطلب الثاني فكان خاصّاً ببيان التعلّق بمعنى الاسم؛ إذ إنّ ثمة أسماء لا يصلح التعلّق بها؛ لعدم دلالتها على الحدث، إلاّ إذا تضمّن معنى يصلح من خلاله التعلّق به. أمّا المطلب الثالث فاختصّ ببيان التعلّق بمعاني الأفعال، وذلك لما منع من التعلّق بلفظ الفعل نفسه، لاشتراط صحّة المعنى حين التعلّق بالحدث. أمّا المطلب الرابع فاختصّ ببيان التعلّق بمعنيي الحرف وشبه الجملة. فالحروف في العربيّة نائبة إيجازاً واختصاراً عن المعاني التي هي أحداث. وأمّا شبه الجملة فقد يكتسب معنى متعلّقه، الدالّ على الحدث.

الكلمات المفتاحية: (الحدث - التعلّق - المتعلّق)

Abstract

This research is based on determining the images in which some of the constraints of the event are related to the meaning of the pronunciation of the noun , verb, adverb and subordinate , through a reading in the books of the parsing of the Qur'an, whose authors, especially the Al-Samen Al-Halabi , did not hesitate to clarify the events related to the meaning of its course : the event, and in particular the multiplicity of permissible aspects, due to the impact on the intended meaning. This required clarification of the concepts of the event and its attachment in Arabic language and terminology and then determining the restrictions related to the event are so essential to focus, as some of the modernists went to limit the relevance of the event to what is restricted by the subordinate in its divisions : prepositions, prepositional phrases and adverbs . Rather, some of them stated that the prepositions are not related to the event, and that the adverb carried on it because it includes the meaning of the preposition "in", and others have stated that the attachment to the adverb includes the semi-sentence and other expressions, without specifying the intended expressions. It was necessary for the research in its first demand to determine what is related to the event through inference with grammatical texts, in addition to other subordinates . As for the second requirement, it was specific to the statement of the meaning of the noun . As there are some that cannot be attached to . Because it does not denote the event, unless it contains a meaning in which it is appropriate to adhere to it. As for the third requirement, it is concerned with stating the relation to the meanings of the verbs, and this is due to a barrier that might prevent the attachment of the verb itself,

to require the validity of the meaning when it comes to the event. As for the fourth requirement, it is concerned with explaining the meaning of the letter and the semi-sentence. In Arabic, the letters represent a summary and an abbreviation for the meanings that are events. As for semi-sentence, it may acquire a meaning related to the event.

keywords: event, relevance, relevant

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه البررة المنتجبين، أمّا بعد فإنّه لا يخفى ما لبيان تعلق لفظ بأخر من أهميّة في وحدة نصّ مؤلّف من تراكيب، وفي صحّة معناه؛ وقد كان معربو القرآن الكريم ولا سيّما السّمين الحلبيّ، يولون أهميّة كبيرة لبيان ما يتعلّق به شبه الجملة، وعامل كلّ منصوب، ولا سيّما ما تتعدّد فيه الأوجه الجائزة، لما في ذلك من أثر في اختلاف المعنى. وفي أثناء إعرابهم للآيات الشريفة بدأ أنّ ثمة مانعاً قد يمنع من التّعلّق باللفظ نفسه، فيتعلّق المتعلّق بمعناه. وقد عمل هذا البحث جاهداً على تحديد الصور التي يتعلّق فيها بمعنى اللفظ، وقبل ذلك كان يتحتمّ تحديد مصطلح التّعلّق، وما يتعلّق بالحدث من مقيدات له في الجملة العربيّة؛ إذ كان ثمة وهم وقع فيه باحثون محدثون، وهو الاقتصار على تعلق شبه الجملة وحده بالحدث دون غيره من مقيداته. وقد جاء البحث في ثلاثة مطالب سبقها تمهيد، بيّنا فيه مفهومي الحدث والتّعلّق لغة واصطلاحاً، مع تحديد لما يكون متعلّقاً بالحدث. وأمّا المطلب الأول فقد خصّصناه لما يتعلّق بمعنى الاسم بنوعيه المبنيّ والمعرّب، وأمّا المطلب الثاني فقد كان مخصّصاً لما يتعلّق بمعاني الأفعال، وأمّا الثالث فكان لما يتعلّق بمعاني الحروف وشبه الجملة، ثمّ جاءت الخاتمة التي بيّنا فيها أهمّ ما توصل إليه البحث.

المطلب الأوّل: الحدث ومتعلقاته:

١- الحدث: الحدّث في اللّغة هو وجود شيء لم يكن^١، وفي اصطلاح النّحويّين هو لفظ يدلّ على ما يكون عرّضاً منقضيّاً، يوجد من وقتٍ دون وقت، ولا يكون ثابتاً^٢، كالفعل التّام وما يجري مجراه من المشتقات والمصدر، وهو خلاف اسم الذات أو الجثة الذي يتسم بالثبوت والدوام^٣.

٢- التعلُّق: يدلّ معنى "عَلِقَ" في اللغة على حصول ارتباط شيءٍ بآخر، فقد ذكر ابن فارس أنّ معناه أن يُنَاطَ شيءٌ بشيءٍ عالٍ أو يلزمه^٦، أمّا ابن منظور فقد ذكر أن معنى "عَلِقَ" هو النَّشُوبُ فِي الشَّيْءِ، مفسِّراً "عَلِقَ" بـ"تعلّق"، قال ابن منظور: ((عَلِقَ: عَلِقَ بِالشَّيْءِ عَلَقًا وَعَلِقَهُ: نَشِبَ فِيهِ؛ قَالَ جَرِيرٌ^٧:

إِذَا عَلِقْتَ مَحَالِبُهُ بِقِرْنٍ أَصَابَ الْقَلْبَ أَوْ هَتَكَ الْحِجَابَا

وفي الحديث: فَعَلِقَتِ الْأَعْرَابُ بِهِ، أَي: نَشِبُوا وَتَعَلَّقُوا^٨). فـ"تعلّق" و"عَلِقَ" كلاهما بمعنى واحد، وهو لزوم الشيء والنشوب فيه، وقد يتعديان بنفسيهما، أو بالباء، قال الجوهري: ((وَتَعَلَّقَهُ وَتَعَلَّقَ بِهِ، بِمَعْنَى. وَيُقَالُ أَيْضًا: تَعَلَّقْتُهُ، بِمَعْنَى عَلِقْتَهُ))^٩. أمّا في الاصطلاح فلا يختلف المعنى الاصطلاحي للتعلّق عن معناه اللغويّ، فهو يشير إلى معنى الارتباط، والارتباط المراد هو الارتباط بين عناصر مكوّنة للتركيب، فقد ذهب ابن هشام إلى أنّ ((معنى التعلّق الارتباط المعنوي))^{١٠}. وقد ذكر هذا التعريف للتعلّق حين بيّن في كتابه مغني اللبيب حكم شبه الجملة بشقيها من جهة وجوب ((تعلّقها بالفعل أو ما يشبهه، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه))^{١١}. وثمّة لفظ آخر استخدمه بعض النحويّين، وأريد منه ارتباط العناصر المكوّنة للتركيب، بعضها ببعض، وهو التعلّيق، غير أنّه اختلف في المراد منه، فمنهم من جعل دائرة التعلّيق أوسع وأشمل، فقد أراد عبد القاهر الجرجانيّ منه ربط الكلّم، بعضه ببعض، وقد جعل منه شرطاً في نظم الكلام، وترتيبه^{١٢}. وتعلّيق بعض الكلام ببعضه الآخر عنده على أنواع، منها أن يعلّق الاسم بالفعل على أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، وأن يعلّق اسم باسم على أن يكون خبراً له، أو أن يكون تابعاً له، وأن يعلّق اسمٌ بكلام تامّ قبله على أن يكون تابعاً، وأن يعلّق الكلام بنفيّ أو استفهام أو تمنّ، أو أيّ معنى آخر، وأن يعلّق فعل بآخر، وذلك بأن يجعل

أحدهما شرطاً في الآخر، عن طريق الربط بينها بأداة الشرط^{١١}. ومنهم من خصّ التعلّق بعمل الفعل في محلّ الجارّ والمجرور، أي الاقتصار في الارتباط بالفعل على الجارّ والمجرور وحده، دون فاعله وسائر مقيّداته الأخرى من المفاعيل وغيرها، يقول الأزهرّي: ((المراد بالتعلّق العمل في محلّ الجارّ والمجرور نصباً ورفعاً))^{١٢}.

أمّا المحدثون فقد ذهب أغلبهم إلى أن التعلّق هو ارتباط شبه الجملة، لا غير، بالحدث. فقد ذكر الدكتور فخر الدّين قباوة في كتابه إعراب الجمل وأشباه الجمل ما نصّه: ((التعلّق ههنا هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسّكها به، كأنّها جزء منه، لا يظهر معناها إلّا به، ولا يكتمل معناها إلّا بها))^{١٣}، وقد علّل الدكتور قباوة تعلّق شبه الجملة بالحدث بأنّ ثمة تأثيراً متبادلاً بينهما، فشبه الجملة يؤثّر معنوياً في الحدث، وذلك بأنّه يرد ((تكلمةً للحدث الذي تقيّده، فيتّم معناهما بهذا التعلّق المقيّد))^{١٤}. أمّا الفعل فتأثيره في شبه الجملة لفظي، إذ إنّ يعمل النّصب في شبه الجملة، عملاً ظاهراً أو مقدّراً^{١٥}. ومن الباحثين المحدثين من ذهب إلى أن التعلّق مختصّ بشبه الجملة الجارّ والمجرور، وأنّ الظرف محمول عليه لتضمّنه حرف الجرّ "في"، مصرّحاً بأنّ المفاعيل لا تتعلّق بالفعل^{١٦}. أمّا الدكتور فاضل السامرائي فقد ذهب إلى أن التعلّق يشمل تعلّق شبه الجملة وغيره كالحال والمفعول المطلق^{١٧}. ويبدو أنّ الذي دفع أغلب المحدثين إلى حصر التعلّق بالحدث بشبه الجملة وحده دون غيره، هو تعريف ابن هشام، فقد ذكر ابن هشام تعريفه للتعلّق في سياق ذكره لما يُستثنى من التعلّق بالفعل من حروف الجرّ، وهي الحروف الزائدة، قال ابن هشام: ((يُستثنى من قولنا لا بدّ لحرف الجرّ من متعلق ستّة أمور: أحدها: الحرف الزائد ك"الباء" و"من" في: ((كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً)) [الرّعد: ٤٣]، ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ)) [فاطر: ٣]، وذلك لأنّ معنى التعلّق الارتباط المعنوي، والأصل أنّ أفعالاً قصرت

عن الوصول إلى الأسماء، فأعينت على ذلك بحروف الجرّ. والرّائد إنّما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً ولم يدخل للربط^{١٨}. والصّحيح أنّ التعلّق بالفعل يشمل شبه الجملة بشقيّه، والفاعل، ومقيّدات الفعل الأخرى كالمفاعيل والحال والاستثناء وتمييز النسبة الذي لا يكون إلّا في جملة مشتملة على حدث، ويُسْتَدَلُّ على ذلك بأمرور:

الأوّل: أنّ ورود الفعل "تعلّق" في بعض الشروح النحوية التي ظهرت بعد الكتاب لسبويه والمقتضب للمبرّد يشير في كثير من المواطن إلى أنّه كان يُستخدم في كثير من المواضع للدلالة على ارتباط الفاعل وسائر مقيّدات الفعل بالفعل نفسه، وبتعبيرٍ آخر كان يُستخدم للدلالة على ارتباط معمولات الفعل بالفعل نفسه. من ذلك قول السيرافيّ في باب التنازع: ((فمن ذلك أنك تقول: "قام وقعد أخوك"، فأنت بالخيار إن شئت رفعت الأخ بالفعل الأوّل، وإن شئت رفعته بالفعل الثاني، فإن رفعته بالفعل الأوّل فتقديره: "قام أخوك وقعد"، ويكون في "قعد" ضمير من الأخ، وإذا ثنّيته، أو جمعت على هذا الوجه قلت: "قام وقعدا أخوك"، و"قام وقعدوا إخوتك"، و"قامت وقعدن الهنديات"، ويكون قد جعلت الاسم الذي تعلّق بالفعل الأوّل بعد الفعل الثاني، فقد فصلت بين الفعل الأول وفاعله بجملة، فهذا لا يجوز في كلّ مكان...))^{١٩}، فقوله: "قد جعلت الاسم الذي تعلّق بالفعل الأول بعد الفعل الثاني"، يعني الذي جعلته فاعلاً له، ومن ذلك أيضاً قوله: ((والذي يوجهه القياس والنظر الصّحيح أن تنصب زيداّ بالفعل الذي قبل "إلّا"، وذلك أنّ الفعل ينصب كلّ ما تعلّق به بعد ارتفاع الفاعل به، على اختلاف وجوه المنصوبات به، وكلّ منصوب به، فمن ذلك المفعول الصّحيح كقولك: "ضربت زيداّ"، والمصدر، والظرف من الزّمان والمكان، والحال، وكذلك تنصب المفعولات التي حذفت منها حروف الجرّ، فوصل إليها الفعل، والاسم الذي ينتصب بعده على التمييز كقولك:

"نَفَقَاتُ شَحْمًا"، و"تَمَلَّاتُ غَيْظًا" و"اشتعل الرأس شيبًا"، ومنها ما تنصب ما بعدها بتوسط حرف بينهما كقولهم: "ما صنعت وأباك"، و"استوى الماء والخشبة" (٢٠)، فكلام السّيرافي: "وذلك أنّ الفعل ينصب كلّ ما تعلّق به بعد ارتفاع الفاعل به"، دليل على استخدام لفظة "تعلّق" للدّلالة على ما يرتبط بالفعل من الفاعل والمنصوبات، المفاعيل وغيرها. أمّا الجارّ والمجرور فأكثر ما يذكر فيه لفظة التّعلّق، دون غيره من مقيّدات الفعل، حين يُراد بيان ما يرتبط به، يقول أبو عليّ الفارسي: ((باب ما يستعمل مرّة حرف جرّ، ومرّة غير حرف جرّ، من ذلك: "على" و"عن" و"كاف" التشبيه و"مذ" و"منذ"، تقول: "على زيدٍ ثوبٌ"، فهذا حرف، ألا ترى أنّه متعلّق بالفعل، كما أنّ قولك: "في الدار زيدٌ" كذلك)) (٢١). وقد مرّ ذكر أنّ ابن هشام قد خصّ في كتابه مغني اللبيب بأشبه الجملة، ذكر فيه أحكام شبه الجملة، من حيث ارتباطه بما قبله من فعل أو ما يجري مجراه في الدّلالة على الحدث، مستخدمًا لفظة التّعلّق (٢٢).

الثّاني: أنّ حصر التّعلّق بشبه الجملة بالفعل يؤدّي إلى القول بأنّ الفاعل ومقيّدات الفعل أجنبيّة عن الفعل، وهذا لا يقول به أحد.

الثّالث: أنّ النّحويّين كانوا كثيرًا ما يشيرون إلى الارتباط بين الحدث ومتعلّقاته بلفظي العامل ومعموله، فيقصدون بالعامل الفعل وما يجري مجراه من الدّلالة على الحدث، وبمعموله المرفوع والمنصوب، ويقصدون بالمرفوع الفاعل، والمنصوب المنصوبات، وهي المفاعيل وغيرها، فضلاً على الجارّ والمجرور، وقد مرّ ذكر أنّ الأزهريّ فسّر التّعلّق بأنّه ((العمل في محلّ الجارّ والمجرور نصباً ورفعاً)). وقد يستخدمون لفظي الرفع والناصب بدلاً عن لفظ العامل، ولفظي المرفوع والمنصوب عن لفظ المعمول. قال ابن يعيش في الفاعل: ((ورافعه ما أسند إليه من الفعل، أو ما كان في معناه)) (٢٣). وقال في الحال: ((اعلم أنّ الحال لا بدّ لها من عاملٍ إذ كانت معربة،

والمعرب لا بدّ له من عامل، ولا يكون العامل فيها إلاّ فعلاً، أو ما هو جار مجرى الفعل من الأسماء))^{٢٤}. لذلك كان معربو القرآن الكريم قد يستخدمون في الموضع الواحد الألفاظ الخاصة بالعمل تارةً والألفاظ الخاصة بالتعلّق تارةً أخرى، قال السّمين الحلبيّ مبيّناً متعلّق الظرف "بعد" أو العامل فيه، في قوله تعالى: ((بِأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ)) [آل عمران: ١٠٠]: وقوله: "بَعْدَ إِيمَانِكُمْ" يجوز أن يكون منصوباً بـ"يردّوكم"، وأن يتعلّق بكافرين، ويصير المعنى كالمعنى في قوله: ((كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ [آل عمران: ٩٠])^{٢٥}. فقول السّمين: "أن يكون منصوباً بـ"يردّوكم"، معناه أن يكون معمولاً للفعل يردّوكم، أي يكون متعلّقاً به. ولعلّ ذلك راجعٌ إلى طغيان نظريّة العامل في النّحو العربيّ.

الرّابع: أن ما ذكره ابن هشام من أنّ التعلّق هو الارتباط المعنويّ لا يقتصر فيه على شبه الجملة، وأنّ ما ذكره الدّكتور قباوة من أنّ ثمة تأثيراً متبادلاً بين الحدث وشبه الجملة يوجد بين الحدث من جهة، والفاعل وسائر المقيدّات الأخرى من جهة أخرى. فالفاعل وسائر المقيدّات الأخرى تؤثر معنويّاً في الحدث، شأنها في ذلك شأن شبه الجملة، بل إنّ الفاعل أشدّ ارتباطاً وتعلّقاً بالحدث من شبه الجملة، إذ إنّ الجملة في العربية بشقيّها الفعلية والاسمية لا تنعقد إلاّ بعمدتي الكلام، المسند والمسند إليه، فلا يجوز تأليف الجملة من الحدث وحده، إلاّ والفاعل معه، وإنّ وقوعه طرفاً في العملية الإسناديّة لا يلغي أنّه من متعلّقات الحدث، بل إنّ القول بأنّ الفاعل لا يجوز أن يكون متعلّقاً بالحدث؛ لأنّه طرف في العملية الإسناديّة، وبأنّ يقتصر التعلّق بشبه الجملة، يؤدّي ذلك بنا إلى القول بأنّ شبه الجملة متعلّق بالحدث وفاعله؛ لأنّ كليهما متساوٍ في العمليّة الإسناديّة، وقطعاً لا يقول ذلك أحدٌ. وللتأثير المتبادل بين الحدث وفاعله من جهة المعنى عن طريق العمليّة الإسناديّة منع النّحويّون، خلا الكسائيّ، حذف الفاعل^{٢٦}، بينما يجوز ذلك في شبه الجملة. أمّا المفاعيل فإنّها تؤثر في الفعل من

جهة المعنى أيضاً، إذ ((تعمل على تخصيص جهات الفعل المختلفة من حيث وقوع الحدث المتضمن فيه على جهة معينة، بأن يكون الفعل متعدياً، فيكون المفعول به تقييداً لجهة وقوع الفعل...)). ومن حيث بيان علة حدوثه، فيكون المفعول لأجله تقييداً لهذه الجهة، ومن حيث بيان المصاحب لحدوثه، فيكون المفعول معه تقييداً لهذه الجهة، ومن حيث بيان عدد مرّات حدوثه أو نوعه، فيكون المفعول المطلق مقيداً لهذه الجهة))، فهذه المفاعيل كلّ منها تقيّد جهة من جهات الحدث، أمّا الحال وتمييز النسبة والمستثنى فلكلّ منها تأثير في الفعل أيضاً، فالحال تقييد للحدث من جهة أنّها بيان هيئة الفاعل أو المفعول في وقت حدوث الفعل. ف"راكباً" في نحو قولنا: "جاء زيد ركباً"، تقييد لمجيء زيد في وقت الركوب.^{٢٧} أمّا تمييز النسبة فهو تقييد للفعل من جهة إزالة الإبهام الحاصل في نسبة الفعل إلى فاعله^{٢٨}. وأمّا المستثنى فإنّه يؤثّر في الحدث من جهة أن الاستثناء ((صرف اللفظ عن عمومته بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأوّل))^{٢٩} أي إنّ ذكر المستثنى دالٌّ على أنّ حكم الحدث واقع على ما قبله، أي المستثنى منه، دونه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤثّر المتعلّق به، وهو اللفظ الدالّ على الحدث، فيما ذكر من المقيدات، كما يؤثّر في شبه الجملة بشقيه، فالفعل كما يعمل النصب ظاهراً أو مقدراً في شبه الجملة، يعمل أيضاً الرّفْع في الفاعل والنصب في مقيداته. فضلاً على ذلك انعدام الحدث في التّركيب يعني انعدام الفاعل والمقيدات الأخرى، ووجوده يعني وجودها؛ إذ إنّ مقتضيتها جميعاً؛ لذلك يُقدّر النّحويون فعلاً مناسباً لكلّ فاعل حذف فعله^{٣٠}. ولكلّ منصوب من مفعول به وغيره ممّا يحذف عنه متعلّقه جوازاً أو وجوباً، كما يقدّرون لكلّ شبه جملة، حذف عنه متعلّقه^{٣١}. وعلى هذا نستطيع القول إنّ التّعلّق ارتباط معنويّ ولفظيّ بين الحدث، وفاعله وسائر مقيداته إنّ وجدت في الجملة.

المطلب الثاني: التعلُّق بمعاني الأسماء:

إنَّ الأسماء التي يصلح أن يتعلَّق بها شيءٌ ممَّا يتعلَّق بالفعل هي الأسماء التي تدلُّ على الحدث، وهي المشتقات والمصدر، وغير هذه الأسماء لا يصلح التعلُّق به؛ لعدم دلالاته على الحدث، إلا إذا تضمَّن معنىً يصلح من خلاله التعلُّق به، ويمكن تقسيم هذا النوع من التعلُّق بمعاني الأسماء إلى:

أولاً: التعلُّق بمعنى الاسم المبنّي:

قد يتضمَّن الاسم المبنّي معنى الحدث؛ فيسوغ ذلك أن يتعلَّق به شيء من متعلّقات الفعل، وما يجري مجراه من الدلالة على الحدث. وذلك الاسم المبنّي هو اسم الإشارة، إذ إنّه من جهة اللفظ يخلو من الدلالة على الحدث، ومن جهة المعنى يدلُّ على الحدث؛ لأنّه يتضمَّن معنى الفعل "أشير". ومن هنا ساغ أن يأتي الحال بعدها^{٣٢} كقوله تعالى: ((فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً)) [النمل: ٥٢]. ومن المعلوم أنّ الحال بيان هيئة الفاعل أو المفعول^{٣٣}، نحو: "جاء زيدٌ ضاحكاً" و"رأيتُ زيداً ضاحكاً"، ويُحمل المجرور بحرف الجرِّ على المفعول به، نحو: "مررتُ بزيدٍ ضاحكاً"^{٣٤}. وهذا التعريف للحال يشيرُ إلى حتمية وجود لفظ دالٌّ على الحدث في أيِّ جملة تستدعي بيان هيئة الفاعل والمفعول، إذ تتعلَّق الحال حينئذ به، فإن لم يوجد لفظ دالٌّ على الحدث يلجأ النحويون إلى التّأويل. من ذلك أن تأتي الحال بعد جملة اسمية يكون فيها المبتدأ اسم إشارة، والآخر اسماً معرفةً جامداً، يخلو من الدلالة على الحدث كقولنا: "ذا زيدٌ مقبلاً"، أو يكون المبتدأ ضميراً والخبر اسم إشارة، كقوله تعالى: ((ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ)) [البقرة: ٨٥]. وهنا يذهب النحويون البصريون إلى أنّ الحال متعلّقة بمعنى اسم الإشارة؛ لتضمّنه معنى "أشير"، فمعنى: "ذا زيدٌ

مقبلاً": "أشير إلى زيد مقبلاً". ومن الآيات التي أشار إليها السمين بتعلق الحال بمعنى اسم الإشارة قوله تعالى: ((ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)) [البقرة: ٢]، فإذا عددنا "ذلك" مبتدأ و"الكتاب" خبره جاز أن تكون جملة "لا ريب فيه" حالاً متعلقة بمعنى اسم الإشارة، قال السمين: ((يجوز أن تكون هذه الجملة في محل نصب على الحال، والعامل فيه معنى الإشارة))^{٣٥}. وقوله تعالى: ((فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا)) [النمل: ٥٢]، قال السمين الحلبي: ((قوله: "خَاوِيَةً" العامة على نصبها حالاً. والعامل فيها معنى اسم الإشارة))^{٣٦}. ومنه أيضاً قوله تعالى: ((وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى)) [طه ١٧]، فشبّه الجملة بيمينك متعلقة بحال محذوفة، وهذه الحال متعلقة بمعنى اسم الإشارة، قال السمين: ((وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ": "ما" مبتدأ استفهامية، و"تلك" خبره، و"يمينك" متعلق بمحذوف؛ لأنه حال كقوله: ((وهذا بعلي شيخاً)) [هود: ٧٢]، والعامل في الحال المقدرة معنى الإشارة))^{٣٧}. وأيضاً قوله: ((تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)) [البقرة: ٢٥٣]، قال السمين: ((قوله تعالى: "فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ": يجوز أن يكون حالاً من المشار إليه، والعامل معنى الإشارة كما تقدم، ويجوز أن يكون مستأنفاً، ويجوز أن يكون خبر "تلك" على أن يكون "الرسُلُ" نعتاً لـ"تلك" أو عطف بيان أو بدلاً))^{٣٨}.

ثانياً: التعلق بمعنى الاسم المعرب:

قد يتعلّق شيء بمعنى الاسم المعرب، إذا كان ثمة مانع من التعلّق به، فقد يخلو الاسم المعرب من الدلالة على الحدث، وذلك إذا كان اسم ذات، ومعلوم أنّ اسم الذات ((هو ما دلّ على مسمّى معيّن، كالأعلام والأجسام والأعراض، مثل: محمّد وكتاب وحائط وبيت وسماء وحديقة وزهرة))^{٣٩}، غير أنّه قد يتضمّن معنى الحدث، عبر تضمّنه معنى يكون معروفاً به، ويدلّ على الحدث، أو عبر تضمّنه معنى فعله. أو قد يكون الاسم بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول.

١- تضمّن الاسم معنىً يكون معروفاً به:

قد يشتمل الاسم الخالي من الدلالة على الحدث على معنى، يكون معروفاً به، ويدلّ على الحدث، فيتعلّق به شيء باعتبار معناه. وذلك كقولنا: "خالدٌ حاتمٌ في قومه"، فشبّه الجملة "في قومه" متعلّق بالاسم الجامد "حاتم" باعتبار معناه؛ إذ يشتهر هذا الاسم بـ"الجود" و"الكرم"، فكأننا قلنا: "خالدٌ جوادٌ أو كريمٌ في قومه".^{٤٠} ومن الأسماء المتضمنة لمعنى معروف، دالٌّ على الحدث في القرآن، وقد تعلّق بها شيء:

لفظ الجلالة "الله": هو اسمٌ ((عَلَّمَ عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقِّ، لَا يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهِ، وَلَمْ يَجْسُرْ أَحَدٌ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ أَنْ يَتَسَمَّى بِهِ))^{٤١}، وقد اختلف في هذا الاسم الكريم، فقليل إنّه اسم مشتق^{٤٢}، وقليل إنّه اسم مرتجل، أي وُجد على هذا الوضع، وقليل إنّه منقول. وتظهر فائدة الخلاف في كون لفظ الجلالة اسماً مشتقاً أو مرتجلاً أو منقولاً في جواز تعلّق شيء به، فإن كان مشتقاً تعلّق به معموله من دون تأويله، وإن كان مرتجلاً أو منقولاً احتاج الأمر إلى تأويله؛ كي يتعلّق به معموله^{٤٣}. وقد ورد لفظ الجلالة "الله" في قوله تعالى: ((وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ)) [الأنعام: ٣]، وهذه الآية الكريمة ذكر فيها أوجه عدة، وأحد هذه الأوجه ما ذكره أبو عليّ الفارسيّ من أنّ "هو" ضمير الشأن، وهو مبتدأ، و"الله" مبتدأ ثانٍ، خبره جملة "يعلم"، وشبه الجملة "في السموات" متعلّق بالفعل "يعلم"، وعلل أبو حيان ذهاب الفارسيّ إلى هذا بأنّ الضمير "هو" ((إذا لم يكن ضمير الشأن كان عائداً على الله تعالى، فيصير التقدير: "الله الله"، فينعتدّ مبتدأً وخبر من اسمين متّحدين لفظاً ومعنى، لا نسبة بينهما إسنادية، وذلك لا يجوز؛ فلذلك والله أعلم تأول أبو عليّ الآية على أنّ الضمير ضمير الأمر، و"الله" خبره "يعلم"، "في السموات" و"في الأرض" متعلّق بـ"يعلم"، والتقدير: "الله يعلم في السموات وفي الأرض سرّكم

وجهركم"))^{٤٤}. أمّا السّمين الحلبّي فلم ير بأساً من أن تنعقد جملة من الضمير "هو" ولفظ الجلالة "الله"، باعتبار أن الضمير "هو" ((عائد على ما تقدّم من الموصوف بتلك الصّفات الجليلة، وهي خلق السّموات والأرض، وجعل الظلّمات والنّور، وخلق النّاس من طين، إلخ، فصار في الإخبار فائدة من غير شك))^{٤٥}. وقد سبق هذه الآية قوله تعالى: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ مَمْرُونٌ)) [الأنعام: ١، ٢]. ولحصول الفائدة من جملة "هو الله" باعتبارهما مبتدأ وخبراً ذهب أغلب معرّبي القرآن الكريم وأغلب مفسّريه إلى هذا الوجه. وعلى هذا الوجه يتبقّى متعلّق شبه الجملة "في السّموات"، وبتعبير آخر بهمّ يتعلّق شبه الجملة "في السّموات"؟ وقد اختلف فيه اختلافٌ كبيرٌ، ودُكرت فيه أوجهٌ عديدة، نقلها السّمين الحلبّي، أحدها - وقد وصفه السّمين بأنّه قول الجمهور - أنّه متعلّق بلفظ الجلالة "الله". وإن قلنا إنّ لفظ الجلالة مشتق جاز تعلق شبه الجملة (في السّموات) به، وإن قلنا إنّ اسم مرتجل أو منقول، وجب أن يكون المتعلّق ما يتضمّنه لفظ الجلالة من معنى، يكون دالّاً على الحدث، وفي ذلك أقوال:

١- ذهب الزّجاج إلى أن لفظ الجلالة لما كان دالّاً على معانٍ كثيرة كان شبه الجملة (في السماء) متعلقاً بهذه المعاني، قال الزّجاج: ((في "مَوْصُولَةٌ فِي الْمَعْنَى بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اسْمُ" الله"، المعنى: هو الخالق العالم بما يصلح به أمر السّماء والأرض، المعنى: هو المتقرّد بالتدبير في السّموات والأرض))^{٤٦}. وتابع ابن عطية الزّجاج مفضّلاً هذا الوجه على غيره^{٤٧}. واعترض أبو حيان على هذا الرّأي، إذ إنّه يستدعي تعلق معمول واحد بأكثر من عامل، وهذا غير جائز في صناعة النحو، وإن كان صحيحاً في المعنى^{٤٨}.

٢- ذهب الزّجاج أيضاً إلى أنّ شبه الجملة (في السّموات) يجوز أن يتعلّق بلفظ الجلالة، من جهة تضمّنه معنى المعبود، قال الزّجاج: ((ويجوز أن يكون "وهو الله في السّموات وفي الأرض"، أي: "هو المعبودُ فيهما"، وهذا نحو القول الأوّل))^٩، وذكر هذا الوجه أيضاً الزّحشريّ^{٥٠}.

٣- ذهب أبو حيان إلى أنّ شبه الجملة "في السّموات" متعلّق بلفظ الجلالة لما يتضمّنه من معنى الإلوهية لا غير، قال: ((الأولى أن يعملَ في المجرورِ ما تضمّنه لفظُ "الله" من معنى الإلوهية، وإن كان لفظُ الله علماً؛ لأنّ الظرف والمجرور قد يعمل فيهما العلم بما تضمّنه من المعنى، كما قال: "أنا أبو المنهالِ بعضُ الأحيان"، ف"بعض" منصوبٌ بما تضمّنه "أبو المنهالِ"، كأنّه قال: "أنا المشهور بعضُ الأحيان". وقال الزّحشريّ: نحواً من هذا، قال: "في السّموات" متعلّق بمعنى اسم "الله"، كأنّه قيل: وهو المعبودُ فيهما، ومنه قوله: ((وهو الذي في السّماء إلهٌ وفي الأرض إلهٌ)) [الزخرف: ٨٤] أي: وهو المعروفُ بالإلهية، أو المتوحّدُ بالإلهية فيهما، أو هو الذي يُقالُ له: الله فيها لا يُشركُ في هذا الاسمِ أنتهى. فانظر تقاديره كلّها، كيف قدّرَ العامِلَ واحداً من المعاني لا جميعها))^{٥١}. أمّا السّمين الحلبيّ فاعترض على أبي حيان، فلم يرَ بأساً من تقدير أكثر من معنى، إذ إنّ المعاني المقدّرة يكون عملها في شبه الجملة على سبيل التنازع، قال السّمين: ((قلت: قوله: لو صرح بها لم تعمل، ممنوع، بل تعمل ويكون عملها على سبيل التنازع))^{٥٢}. أي إنّنا لو قلنا: هو الخالق والعالم والرازق والمحيي والمحيط في السّموات، وفي الأرض، لكان شبه الجملة في السّماء متعلّقاً بواحدٍ منها، أمّا الأخرى فيقدّر لها شبه جملة كالمذكور. وهذا الاعتراض من السّمين صحيح، فليس بغريب أن يتنازع عاملان في شبه الجملة. ففي قوله تعالى: ((كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ)) [البقرة: ٦٠] يتنازع الفعلان "كل" و"اشرب" شبه الجملة "من رزق الله"، فيتعلّق هذا الأخير بأحدهما، ويُقدّر للآخر مثله.

٢- تضمّن الاسم معنى فعله: قد يتعلّق شيء باسم الذات الخالي من الدلالة على الحدث، وذلك لتضمّنه معنى فعله، فيتعلّق به بهذا الاعتبار. ومن هذه الأسماء:

١- جار: ورد هذا اللفظ في قوله تعالى: ((وَإِذْ زَيْنَ هُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَاهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَكُمْ فَلَمَّا تَرَأَتِ الْفِتْنَانَ نَكَصَ عَلَى عَقْبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكُمْ إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ)) [الأنفال: ٤٨]، وجاء في تفسير هذه الآية أنّ الشَّيْطَانَ - لعنه الله - تمثّل لقريش في معركة بدر ((في صورة سراقه بن مالك بن جُعشم، وهو من بني بكر بن كنانة، وكانت قريش تخاف من بني بكر أن يأتوهم من ورائهم؛ لأنهم قتلوا رجلاً منهم، فلما تمثّل لهم قال ما أخبر الله به عنه))^{٥٣}، وهو قوله تعالى: ((لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَكُمْ)). وشبه الجملة "لكم" في قوله تعالى: ((وإني جارٌ لكم)) يجوز فيه وجهان: الأول: أن يتعلّق بصفة لـ "جار"، محذوف، والآخر: أن يتعلّق بـ "جار"، وإن كان خالياً من الدلالة على الحدث، وذلك لما فيه من معنى فعله، يقول السمين الحلبي: ((و"لكم" متعلّق بمحذوف؛ لأنّه صفة لـ "جار"، ويجوز أن يتعلّق بـ "جار"؛ لما فيه من معنى الفعل))^{٥٤}، والفعل المقصود هو الفعل "جاور" أو "أجار"، فالأول: يعني الذي يُجاورُك، والآخر: يعني الذي يُجيرُ أحداً أو الذي يستجير بأحدٍ^{٥٥}. وقد ذكر الرازيّ هذا المعنى بقوله: ((وإني جارٌ لكم: مُجيرُكم من بني كِنَانَةَ))^{٥٦}. وفضلاً على ما ذكره السمين يُشتهر الجار بأنّه الدافع والحافظ، وهذان اللفظان مشتقان دالان على الحدث، فيسوغ أن يعمل لفظ الجار لإمكانية تأويله بهما^{٥٧}.

٢- إخوان: هو جمع أخ، والأخ هو ((مَنْ وَلَدَهُ أَبُوكَ أَوْ أَحَدُهُمَا، وَيَطْلُقُ أَيْضاً عَلَى الْأَخِ مِنَ الرِّضَاعِ))^{٥٨}، وقد ورد لفظ "إخوان" في قوله تعالى: ((فأصبحتم بنعمته إخواناً)) [آل عمران: ١٠٣]، وفيها يتعلّق به شبه الجملة "بنعمته" وجوه، ذكرها

السّمين، أحدها أن يتعلّق بـ "إخوان" لما فيه من معنى فعل التّآخي، قال السّمين: (("وبنعمته" متعلّق بـ "إخواناً"، لما فيه من معنى الفعل أي: تآخيتم بنعمته))^{٥٩}. وعلى هذا تكون الباء سببية، أي: تآخيتم بسبب نعمته^{٦٠}.

٣- الموالى: هو جمع "مولى"، والمولى في اللغة هو: ((المُعْتَقُ وَالْمُعْتَقُ، وَالصَّاحِبُ، وَالْحَلِيفُ، وَابْنُ الْعَمِّ، وَالنَّاصِرُ، وَالْجَارُ. كُلُّ هَؤُلَاءِ مِنْ "الْوَالِيِّ" وَهُوَ الْقُرْبُ. وَكُلُّ مَنْ وَلِيَ أَمْرًا آخَرَ فَهُوَ وَليُّهُ))^{٦١}. ووردت هذه اللفظة في قوله تعالى: ((قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبَّ شَقِيًّا وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا)) [مريم: ٥-٤]. ومعناها في هذه الآية الذين يلون النبيّ زكريا -ﷺ في النسب، و"من ورائي"، معناه: "من بعدي"^{٦٢}. وشبه الجملة "من ورائي" في هذه الآية لا يجوز تعليقه بالفعل "خاف" لفساد المعنى، إذ إنّ الخوف من أن يرثه الموالى سيقع بعد موته، لذلك يجب تعليقه بـ "الموالى"، وإن كان اسماً خالياً من الدلالة على الحدث، لما فيه من معنى فعله، وهو "وَلِيَ"، ومصدره "الولاية"، وكان المعنى: خفت ولايتهم من بعد موتي، قال السّمين الحلبيّ: ((قوله: "مِنْ وَرَائِي" هذا متعلّق في قراءة الجمهور بما تضمنته "الموالى" مِنْ معنى الفعل، أي: الذين يُلُون الأمر بعدي. ولا يتعلّق بـ "خِفْتُ" لفساد المعنى، وهذا على أن يُراد بـ "ورائي" معنى "خلفي" و"بعدي")^{٦٣}، وقال ابن هشام: ((الثاني قوله تعالى: ((وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي))، فإنّ المتبادر تعلق "من" بـ "خفت"، وهو فاسد في المعنى، والصّواب تعلقه بـ "الموالى"؛ لما فيه من معنى "الولاية"، أي: وخفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم))^{٦٤}. وقد قيل إنّ وجه خوف زكريا -ﷺ كان في أن يرث ماله غير ولده، وهم "الموالى"، وقيل إنّ مواليه كانوا مهملين للدين، فدعا ربّه أن يرزقه وليّاً، كي لا يموت الدين بموته^{٦٥}.

٥- الزبور: وردت لفظة "زبور" في قوله تعالى: ((وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ)) [الأنبياء: ١٠٥]، وقد اختلف في المقصود من "الزبور" و"الذکر"، فقيل إن "الزبور" اسم يشمل كتب الأنبياء، و"الذکر" أم الكتاب الذي في السماء، وهو اللوح المحفوظ، وقيل إن "الزبور" اسم يشمل الكتب المنزلة بعد التوراة، الذي هو كتاب موسى ﷺ و"الذکر" هو "التوراة"، وقيل إن "الزبور" هو زبور داود ﷺ و"الذکر" التوراة، وهذا القول الأخير يقتضي أن يكون الظرف "بعد" بمعنى "قبل" ^{٦٦}. وقد قيل إن "الزبور" اسم سرياني، لكن الظاهر أنه اسم عربي ^{٦٧}. وهو من الفعل "زَبَرَ" يعني "كَتَبَ"، ومضارعه "يُزْبِرُ"، بضم العين، ومصدره "زَبْرٌ" ^{٦٨}. وهو "فَعُولٌ" بمعنى "مفعول"، أي "مزبور"، أي "مكتوب" ^{٦٩}. ولما كان في "الزبور" معنى الاسم المشتق، وهو "الزبور"، أي المكتوب، أجاز السمين أن يتعلّق شبه الجملة "مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ" به، كما جاز تعلّقه بالفعل "كتبتنا"، يقول السمين الحلبي: ((قوله: "مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ" يجوز أن يتعلّق بـ"كتبتنا"، ويجوز أن يتعلّق بنفس "الزبور"؛ لأنه بمعنى المزبور أي: المكتوب أي: المزبور مِنْ بَعْدِ)) ^{٧٠}، وقال الألوسي: ((والظاهر أنه اسم عربي بمعنى المزبور؛ ولذا جُوِّزَ تَعَلُّقُ "مِنْ بَعْدِ" بِهِ كَمَا جُوِّزَ تَعَلُّقُهُ بِـ"كَتَبْنَا") ^{٧١}.

المطلب الثالث: التعلّق بمعاني الأفعال:

من المعلوم أن أبرز الألفاظ الدالة على الحدث هي الأفعال التامة، فيتعلّق بها متعلّقات الحدث كافة، دون قيد أو شرط، بخلاف غيره ممّا يدل على الحدث، إذ لا بدّ من شروط تتوافر فيه؛ ليتعلّق به شيء ^{٦٤}. كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل. غير أنه قد يمنع مانع من التعلّق بلفظ الفعل نفسه، فيتعلّق بمعناه؛ إذ يشترط في التعلّق صحّة المعنى ^{٧٢}. وذلك في المواضع الآتية:

أ: تعلّق شبه الجملة بمعنى فعل متضمّن معنى فعل آخر:

قد يتعدّى فعل بحرف جرّ لم يُعهد أن يتعدّى به، كقوله تعالى: ((وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)) [آل عمران: ٧٥]. فالفعل "قال" معروف عنه أنّه يتعدّى بـ "لام" التبليغ^{٧٣}، غير أنّه في الآية الكريمة تعدّى بـ "على". وقد اختلفت المدرستان في توجيه مثل هذا، فذهب الكوفيون إلى أنّ ذلك من باب تضمين حرف الجرّ معنى حرف جرّ آخر، أو نيابة بعضها عن بعضها الآخر. قال الفراء: ((وقوله "وَأَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ" يصلح "على" في موضع "في"، وإنّها صلحت "في"؛ لأنّه يرفع في الخشبة في طولها، فصلحت "في"، وصلحت "على"؛ لأنّه يرفع فيها فيصير عليها))^{٧٤}. وقد أفرد ابن قتيبة باباً في كتابه "تأويل مشكل القرآن"، سمّاه "باب دخول بعض حروف الصّفات مكان بعض"^{٧٥}، وحروف الصّفات يعني بها حروف الجرّ. أمّا البصريون فلا يقبلون التّضمين في حروف الجرّ، فيلجأون إمّا إلى تأويل يتقبله اللفظ، وإمّا إلى القول بتضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف. يقول ابن هشام: ((مذهب البصريين أنّ أحرف الجرّ لا يُنوب بعضها عن بعض بقياس كما أنّ أحرف الجرّم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في ((وَأَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ)) [طه: ٧١] إنّ "في" ليست بمعنى "على" ولكن شبه المصلوب لتمكّنه من الجذع بالحال في الشّيء، وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف كما ضمّن بعضهم "شربن" في قوله^{٧٦}:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ

معنى: "روين" و"أحسن" في ((وَقَدْ أَحْسَنَ بِي)) [يوسف: ١٠٠] معنى لطف^{٧٧}. أمّا السّمين الحلبيّ فكان يقول بقول البصريين، ففي قوله تعالى:

((وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)) [البقرة: ١٨٥]، ذهب إلى أن "على" باقية على بابها من الدلالة على الاستعلاء، وإن لم يُعهد تعدية الفعل "تكبر" بها؛ وذلك لأنَّ الفعل "تكبر" تضمَّن معنى "الحمد". قال السَّمين: ((قوله: "على ما هداكم" هذا الجارُّ متعلِّقٌ بـ "تُكَبِّرُوا". وفي "على" قولان: أحدهما: أنَّها على بابها من الاستعلاء، وإنَّها تعدَّى فعلُ التكبير بها لتضمُّنه معنى الحمد. والثَّاني: أنَّها بمعنى لامِ العلة، والأول أولى لأنَّ المجازَ في الحرفِ ضعيفٌ))^{٧٨}. ومَّا تعلَّق به شبه الجملة من معنى الفعل:

١- يُؤذَن: ((أذِنَ لَهُ فِي الشَّيْءِ إِذْنًا: أَبَاحَهُ لَهُ))^{٧٩}. وفي قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرٍ نَاطِرِينَ إِنَّا هُمْ وَأَنْتُمْ وَكَانَ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا)) [الأحزاب: ٥٣]، يتعلَّق شبه الجملة "إلى طعام" بالفعل "يؤذن"، ويقتضي القياس أن يكون المأذون فيه مسبوqاً بحرف الجرِّ "في"، والمأذون فيه في الآية، وهو "الطعام" مسبوq بـ "إلى"، قال الفيروز آبادي: ((وأذِنَ له في الشيء، كَسَمِعَ، إِذْنًا، بالكسر، وأذينا: أَبَاحَهُ له))^{٨٠}، والسبب في ذلك تضمَّن الإذن معنى الدَّعاء، يقول السَّمين الحلبي: ((و"إلى طعام" متعلِّقٌ بـ "يؤذن"؛ لآئته بمعنى: إِلَّا أَنْ تُدْعَوْا إِلَىٰ طَعَامٍ))^{٨١}، وفي ذلك إشعارٌ ((بأنَّه لا يَنْبَغِي أَنْ يَدْخُلُوا عَلَىٰ طَعَامٍ بِغَيْرِ دَعْوَةٍ، وَإِنْ تَحَقَّقَ الإِذْنُ الصَّرِيحُ فِي دُخُولِ البَيْتِ، فَإِنَّ كُلَّ إِذْنٍ لَيْسَ بِدَعْوَةٍ))^{٨٢}. والدَّعاء إلى الشيء ((الحثُّ على قصده))^{٨٣}، وهو يتعدَّى بـ "إلى"، قال الجوهري: ((الدَّعْوَةُ إِلَى الطَّعَامِ بِالْفَتْحِ. يُقَالُ: كُنَّا فِي دَعْوَةِ فُلَانٍ وَمَدْعَاةِ فُلَانٍ، وَهُوَ فِي الأَصْلِ مُصَدَّرٌ، يَرِيدُونَ الدَّعَاءَ إِلَى الطَّعَامِ))^{٨٤}.

٢- تسمع: السَّمع في اللغة هو ((إِيْنَاسُ الشَّيْءِ بِالأُذُنِ))^{٨٥}، وهو فعل يتعدَّى إلى مفعوله دون حرف جرٍّ، قال ابن منظور ذاكراً مصادر هذا الفعل: ((وَقَدْ سَمِعَهُ

سَمِعًا وَسَمِعًا وَسَمَاعًا وَسَمَاعَةً وَسَمَاعِيَّةً^{٨٦})، وفي قوله تعالى: ((وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأْتِهِمْ خَشْبٌ مُسْنَدَةٌ)) [المنافقون: ٤] ورد تعديّة الفعل "تسمع" لمفعوله بـ "اللام"، وقد قيل إنّ "اللام" زائدة، لكن يبطله قراءة بعضهم "يُسْمَعُ" بالبناء للمجهول، إذ إنّ شبه الجملة "لقولهم" على هذه القراءة سيكون نائباً عن الفاعل، وشبه الجملة الواقع نائباً عن الفاعل يجب أن يكون حرف الجرّ فيه غير زائد. لذلك ذهب السمين الحلبيّ إلى تضمين الفعل "تسمع" معنى "تصغي" أو "تميل"، قال السمين الحلبيّ: ((قوله: "تَسْمَعُ": العامّة بالخطاب، و"لقولهم" متعلّق به، وَضَمَّنَ "تَسْمَعُ" معنى "تُصْغِي" و"تَمِيلُ"، فَلِذَلِكَ عُدِّيَ بـ "اللام"، وقيل: بل هي مزيدة، أي: "تسمع قولهم"، وليس بشيء؛ لِنَصَاعَةِ معنى الأول. وقرأ عطية العوفيّ وعكرمة بالياء من تحت مبنياً للمفعول، والقائم مقامَ الفاعلِ الجارِ لأجلِ التضمينِ المتقدّم، وَمَنْ اعتقد زيادة "اللام" أولاً لم يُجْزَ أَنْ يعتقدها هنا، أي: "تسمع قولهم"؛ لأنّ اللام لا تُزادُ في الفاعلِ ولا فيما أشبهه^{٨٧}). واستدل بعض المفسرين على تضمّن السمع هنا معنى الإصغاء بأن لا فائدة من الإخبار بالسمع مجرداً من معنى الإصغاء والميل، قال ابن عاشور: ((والمرادُ بالسمعِ في قوله تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمُ الإصغاءُ إِلَيْهِمْ حَسَنَ إِبَانَتِهِمْ وَفَصَاحَةَ كَلَامِهِمْ مَعَ تَغْيِيرِهِمْ بِحَلَاوَةِ مَعَانِيهِمْ تَمْوِيَهُ حَالِهِمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَاللامُ في قوله لِقَوْلِهِمْ لِتُضْمِنَ "تَسْمَعُ" معنى: "تُصْغِي" أَيُّهَا السامِعُ، إذ كَيْسَ في الإخبارِ بِالسَّمْعِ لِلْقَوْلِ فائِدَةٌ لَوْلَا أَنَّهُ ضَمَّنَ معنى الإصغاءِ لَوْ عَيَّ كَلَامِهِمْ^{٨٨})).

٣- يقَلَّبُ: تقول العرب: فلان يقَلَّبُ يديه، وهي كناية عن الندم أو الأسف على شيء، وقد ورد هذا القول في قوله تعالى: ((وَأَحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا)) [الكهف: ٤٢]، قال أبو عبيدة: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا، أَي: فأصبح نادماً،

والعرب تقول ذلك للنادم: أصبح فلان يقلب كفيه ندماً وتلهفاً على ذلك وعلى ما فاته))^{٩١}، وقال ابن قتيبة: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَيْهِ، أَي: نادماً وهذا مما يوصف به النادم))^{٩٢}، وتَقْلِبُ الكَفَيْنَ ظَاهِرُهُ أَنَّ المرءَ يُقَلِّبُ كَفَيْهِ ظَهراً لِبَطْنِ، ((وهو أَنَّهُ يُبَدِي بَاطِنَ كَفَيْهِ ثُمَّ يُعَوِّجُ كَفَّهُ حَتَّى يَبْدُو ظَهْرَهَا. وَقِيلَ: يُصَفِّقُ بِيَدِهِ عَلَى الأُخْرَى وَيُقَلِّبُ كَفَيْهِ ظَهراً لِبَطْنِ، وَقِيلَ: يَضَعُ بَاطِنَ إِحْدَاهُمَا عَلَى ظَهْرِ الأُخْرَى))^{٩٣}، قال الطبري مفسراً هذه الآية: ((يقول تعالى ذكره: وأحاط المهلاك والجوائح بثمره، وهي صنوف ثمار جنته التي كان يقول لها: مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَداً، فأصبح هذا الكافر صاحب هاتين الجنتين، يقلب كفيه ظهراً لبطن، تلهفاً وأسفاً على ذهاب نفقته التي أنفق في جنته))^{٩٤}، ولتضمن يقلب معنى الندم ورد شبه الجملة على ما أنفق فيها متعلقاً به، قال السمين الحلبي: ((قوله: "على ما أنفق" يجوز أن يتعلق بـ "يقلب"، وإنما عُدِّي بـ "على" لأنه ضُمِّن معنى "يندم")^{٩٥}. ومعلوم أن الفعل "ندم" يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر "على"، يقول ابن منظور: ((ندم: نَدِمَ عَلَى الشَّيْءِ وَنَدِمَ عَلَى مَا فَعَلَ نَدَمًا وَنَدَامَةً وَتَنَدَّمَ: أَسِفَ))^{٩٦}.

ب: تعلق المفعول به بمعنى الفعل اللازم:

قد يتعلق مفعول به بمعنى فعل لازم، وذلك إذا تضمن ذلك الفعل اللازم معنى فعل متعدٍ، ومن ذلك الفعل "عزم"، والعزم في اللغة هو ((ما عقد عليه قلبك من أمر أنك فاعله))^{٩٧}، ويتعدى فعله لمفعوله بحرف الجر "على"، قال الجوهري: ((عَزَمْتُ عَلَى كَذَا عَزْمًا وَعَزْمًا بِالضَّمِّ وَعَزِيمَةً وَعَزِيًّا))^{٩٨}. ونقل الزبيدي عن بعض اللغويين تعديه بنفسه، قال الزبيدي: ((وقال ابن بري: عَزَمَهُ وَعَزَمَ عَلَيْهِ بِمَعْنَى))^{٩٩}. وفي قوله تعالى: ((وَلَا تَعَزَّمُوا عَهْدَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ)) [البقرة: ٢٣٥]، ذهب السمين إلى أن "عقدة" يجوز أن يكون مفعولاً به للفعل عزم "لتضمنته معنى "نوى" أو

"باشراً"، وذلك لأنّه ممّن يذهب إلى أنّ "عزم" يتعدّى بـ"على". قال السمين: ((قوله: "عُقْدَةٌ" في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنّه مفعولٌ به على أنّه ضَمَّنَ "عَزَمَ" معنى ما يتعدّى بنفسه وهو: "تَنَوَّأ" أو "تَبَاشَرُوا" ونحو ذلك. والثاني: أنّه منصوبٌ على إسقاط حرف الجرّ، وهو "على"، فإنّ "عَزَمَ" يتعدّى بها. . . .)).^{٩٨} وتضمين الفعل "عزم" لمعنى "نوى" أو "باشراً" يأتي من جهة أنّ معنى "نوى" مرادف لمعنى "عزم"، غير أنّه يتعدّى بنفسه، قال الجوهريّ: ((نَوَيْتُ نَيْئاً وَنَوَاءً، أَي عَزَمْتُ)).^{٩٩} أمّا "باشراً" فمن معانيه ملامسة الرّجل المرأة، ومن معانيه أيضاً أن يلي الإنسان الأمور بنفسه. فإنّ عزم أحدٌ على أمر، فقد وليه بنفسه. قال الجوهريّ: ((وَمُبَاشَرَةُ الْمَرْأَةِ: مَلَامَسْتُهَا. . . . وَمُبَاشَرَةُ الْأُمُورِ: أَنْ تَلِيَهَا بِنَفْسِكَ)).^{١٠٠}

ج: تعلق المفعول به الثاني بمعنى الفعل المتعدّي لمفعول واحد:

قد يتعلّق مفعول به ثانٍ بمعنى فعل متعدّد لمفعول واحد، وذلك إذا تضمّن هذا الفعل معنى فعل متعدّد لمفعولين، ومن هذه الأفعال:

١- كفر: كَفَرَ الشَّيْءَ سِتْرَهُ وَغَطَّاهُ.^{١٠١} وَسُمِّيَ ((الكافر الشّرعيّ كافرًا لأنّه ستر الحقّ وغطّى عليه)).^{١٠٢} وهو فعل يتعدّى لمفعول واحد، وفي قوله تعالى: ((وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ)) [آل عمران: ١١٥]، تعلق به مفعولان، الأوّل النَّائب عن الفاعل، وهو الواو، والثاني الهاء. وذلك لتضمّنه معنى الفعل "حرم"، قال السمين: ((قوله تعالى: "وَمَا يَفْعَلُوا" قرأ الأخوان وحفص: "يفعلوا" و"يُكْفَرُوهُ" بالغيبة، والباقون بالخطاب. . . . و"كَفَرَ" يتعدّى لواحد، فكيف تعدّى هنا لاثنين، أولهما: قام مقامَ الفاعل، والثاني: الهاء في يُكْفَرُوهُ؟ فقيل: إنّهُ ضَمَّنَ معنى فعلٍ يتعدّى لاثنين، وهو "حَرَمَ"، فكأنّه قيل: "فَلَنْ تُحْرَمُوهُ"، و

"حَرَمٌ" (يتعدى لاثنتين))^{١٠٣}. ومعنى "حرم" في اللغة منع، قال ابن فارس: ((حَرَمٌ: الحاءُ والرَّاءُ والميمُ أصلٌ واحدٌ، وهو المنعُ والتشديدُ))^{١٠٤}، ووجه التلاقي بين "الكفر" الذي معناه "الستر"، و"الحرمان" الذي معناه "المنع" أن الله تعالى لما سمى إيصال الثواب "شكراً" سمى منعه "كفراً"، أو لأنَّ منع الجزاء بمنزلة جحدته وستره، قال الرّازي: ((فَلَنْ يُكْفَرُوهُ أَي لَنْ تُمْنَعُوا ثَوَابَهُ وَجَزَاءَهُ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ مَنَعُ الْجَزَاءِ كُفْرًا لَوْجِهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ تَعَالَى سَمَّى إِيْصَالَ الثَّوَابِ شُكْرًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وَقَالَ: ﴿فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٩]؛ فَلَمَّا سَمَّى إِيْصَالَ الْجَزَاءِ شُكْرًا سَمَّى مَنَعَهُ كُفْرًا. وَالثَّانِي: أَنَّ الْكُفْرَ فِي اللُّغَةِ هُوَ السُّتْرُ؛ فَسُمِّيَ مَنَعُ الْجَزَاءِ كُفْرًا؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْجَحْدِ وَالسُّتْرِ))^{١٠٥}.

٢. فَضَّلَ: فَضَّلَهُ يَعْنِي مَرَّاهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ((وَفَضَّلْنَاكُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا)) [الإسراء: ٧٠] يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ بِالتَّمْيِيزِ^{١٠٦}. وَمِنَ النَّصِّ الْكَرِيمِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْفِعْلَ "فَضَّلَ" يَتَعَدَّى لِمَفْعُولٍ، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ((وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا)) [النساء ٩٥] تَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ "فَضَّلَ" اسْمٌ مَنْصُوبٌ، وَهُوَ "أَجْرًا"، وَيَجُوزُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ وَجْهِ، أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ "فَضَّلَ" اسْمًا مَنْصُوبًا، وَهُوَ الْفِعْلُ "أَعْطَى"، قَالَ السَّمِينُ: ((قَوْلُهُ أَجْرًا فِي نَصْبِ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ. الثَّالِثُ: النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ؛ لِأَنَّهُ ضَمَّنَ فَضَّلَ أَعْطَى، أَي: أَعْطَاهُمْ أَجْرًا تَفْضِيلًا مِنْهُ))^{١٠٧}. وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: ((وَقِيلَ مَفْعُولٌ بِفَضْلِهِمْ لِتَضْمِينِهِ مَعْنَى أَعْطَاهُمْ))^{١٠٨}.

المطلب الرَّابِع: التعلّق بمعنيي الحرف وشبه الجملة

أ. التعلّق بمعاني الحروف:

ذكر ابن هشام في جواز تعلّق شبه الجملة بشقيها بحروف المعاني ثلاثة مذاهب قائلاً: ((المشهور منع ذلك مطلقاً، وقيل بجوازه مطلقاً، وفصل بعضهم، فقال: إن كان نائباً عن فعل حذف، جاز ذلك بالنيابة لا الأصلة، وإلا فلا، وهو قول أبي عليّ وأبي الفتح، زعما في نحو: "يا لزيد" أنّ "اللام" متعلّقة بـ"يا"، بل قالوا في: "يا عبد الله" إنّ النّصب بـ"يا")^{١٠٩}. والذي نميل إليه هو جواز التعلّق بحروف المعاني مطلقاً، وهو المذهب الثاني؛ وذلك لأنّها ألفاظٌ تفيد معاني الأفعال، التي تدلّ على الحدث^{١١٠}. مثال ذلك: "ما أكرمتُ المسيءَ لتأديبه"، فشبه الجملة "لتأديبه" يجب فيه أن يتعلّق بمعني حرف النّفي المتضمّن معنى الانتفاء، والتّقدير: "انتهى إكرامي للمسيء لتأديبه"، ولو علّقناه بالفعل "أكرم" لكان المعنى فاسداً. أمّا السّمين الحلبيّ فكان ممّن يذهب إلى جواز التعلّق بمعني الحرف المتضمّن معنى الحدث، ويظهر ذلك واضحاً في توجيهه لبعض الآيات الشريفة التي تقتضي تعلّق شبه الجملة بمعني الحرف، من دون تقدير أو تأويل.

١- التعلّق بمعني "ها" التّنبية:

من المعلوم أنّ الغرض من أدوات التّنبية في العربية هو ((تنبيه المخاطب على ما تحدّث به))^{١١١}، ومن أدواتها (ها) التي تتميز بكثرة دخولها على أسماء الإشارة، نحو: "هذا"، و"هذه"، و"ذلك" لتميّزها بالإبهام، إذ إنّها تقع ((على كلّ شيء من حيوان وجماد، فافتقرت إلى تنبيه المخاطب لها، كما افتقرت إلى الصّفة))^{١١٢}. وإذا جاءت الحال بعد الجملة الاسمية المكوّنة من اسم الإشارة الواقع مبتدأ، والاسم الخالي من

الدلالة على الحدث الواقع خبراً، وكان "ها" التنبيه مقترناً باسم الإشارة جاز تعلق الحال إما باسم الإشارة لما فيه من معنى أشير، وإما بحرف التنبيه لما فيه من معنى انتبه. وإما بفعل يدلّ عليه حرف التنبيه، تقديره "انتبه" أو "انظر"^{١١٣}. قال السمين في قوله تعالى: ((وَإِلَى تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ)) [الأعراف: ٧٣]: ((وقوله: "آية" نصب على الحال لأتّها بمعنى العلامة. والعامل فيها: إما معنى التنبيه، وإما معنى الإشارة، كأنه قال: أنبّهكم عليها أو أشير إليها في هذه الحال. ويجوز أن يكون العامل مضمراً تقديره: انظروا إليها في هذه الحال))^{١١٤}. وقال في قوله تعالى: ((وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَكَّرُونَ)) [الأنعام: ١٢٦]: ((وقوله تعالى: مُسْتَقِيمًا حال من صراط، والعامل فيه أحد شيئين: إما "ها" لما فيها من معنى التنبيه، وإما "ذا" لما فيه من معنى الإشارة))^{١١٥}.

٢- التعلّق بمعنى "ما" النافية:

وذلك في قوله تعالى: ((فَذَكَّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَةٍ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ)) [الطور: ٢٩]، فقد ذكر السمين أوجهاً في متعلّق الباء، منها أن متعلّقها هو معنى النفي الذي تدلّ عليه "ما"، وكان المعنى: انتفى عنك الكهانة والجنون بسبب نعمة الله^{١١٦}.

٣- لا النافية للجنس:

وذلك في قوله تعالى: ((وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ)) [البقرة: ٢٠٣]، فقد ذهب بعض معرّبي القرآن الكريم إلى أن "اللام" في "لمن اتقى" للتعليل، وأنه متعلّق بمعنى النفي الذي تدلّ عليه "لا"، إذ المعنى: "انتفى الإثم لأجل المتقي"، قال السمين الحلبي: ((ويجوز أن يكون "لمن اتقى" في محلّ نصب على أن

اللام لأم التعليل، ويتعلَّق بقوله: فلا إثمَ عليه، أي: انتفى الإثمُ لأجل المتقي))^{١١٧}.

ب: التعلُّق بمعنى شبه الجملة:

قد يكتسب شبه الجملة معنى متعلِّقه، وذلك أن المتعلِّق إذا كان كوناً أو استقراراً عاماً، مطلقاً، غير مقيّد، وجب حذفه؛ استغناءً بدلالة ما يتعلق به من جارٍّ ومجرور وظرف، عليه؛ فيكون في حذفه شيء من الاختصار^{١١٨}. ويسمى التحوّيون البصريّون شبه الجملة المتعلِّق بالاستقرار العامّ الواقع خبراً، نحو: "زيدٌ عندك" مستقراً، وغيره ممّا يتعلَّق باستقرار خاصّ أو مقيّد يسمّونه لغواً نحو: "زيدٌ جالسٌ في الدار"^{١١٩}. وقد اختلفت المدرستان في نحو: "زيدٌ عندك"، و"زيدٌ في الدار"، فذهب الكوفيّون إلى أنّ شبهي الجملة لا متعلِّق لهما، وأتمّهما هما الخبر، وأنّ مخالفة الخبر "عندك" للمبتدأ "زيد" كانت مدعاة لنصب الخبر "عندك". إذ إن الأصل في الخبر المفرد، نحو: "زيدٌ ناجحٌ" أن يكون هو المبتدأ في المعنى، أي إنّ "ناجحاً" هو زيدٌ نفسه^{١٢٠}. وفي قولنا: "زيدٌ عندك" لما لم يكن "عندك" هو "زيد" كان هذا الخلاف هو العامل في نصب الظرف، وليس ثمة حدث من فعل أو ما يشبهه، يكون هو العامل في نصب الظرف، وبتعبير آخر ليس ثمة حدث من فعل أو ما يشبهه يتعلَّق به الظرف. والأمر نفسه ينطبق على "في الدار". إذ إنّ محلّه النصب، وناصبه عامل معنويّ، هو الخلاف، ولا متعلِّق له. أمّا البصريّون فيذهبون إلى أنّ شبهي الجملة في المثالين المذكورين متعلّقان بمحذوف، وهذا المحذوف كون أو استقرار عامٌّ^{١٢١}. وحذف هذا الكون أو الاستقرار العامّ واجبٌ اختصاراً واستغناءً عنه بدلالة متعلِّقه شبه الجملة عليه^{١٢٢}. ويُحمل على ما وقع خبراً من الاستقرار العامّ من وجوب الحذف ما يقع صفة وحالاً وصلة لموصول اسمي^{١٢٣}. واختلف في الخبر، أهو الكون أو الاستقرار العامّ أم شبه الجملة؟ وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

١- ذكر ابن مالك أنّ ابن كيسان ذهب إلى أنّ الخبر هو الكون أو الاستقرار العام المحذوف^{١٢٤}، واحتج له بـ ((أنّ العامل هو الأصل، وأنّ معموله قيد له))^{١٢٥}. وذهب السيرافي إلى أنّ الضمير المستتر في الكون أو الاستقرار العام، العائد على المبتدأ قد حذف مع ذلك الكون أو الاستقرار العام^{١٢٦}.

٢- وذهب بعض آخر من التّحويين إلى أنّ الكون أو الاستقرار العام وشبه الجملة هما الخبر، إذ إنّ الفائدة معقودة على كليهما^{١٢٧}.

٣- وذهب آخرون إلى أنّ الخبر هو شبه الجملة^{١٢٨}، وقد حمل الثّمانيني قول ابن جنّي: ((وَأَعْلَمَ أَنَّ الظَّرْفَ قَدْ يَقَعُ خَبْرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ))^{١٢٩} على ظاهره، أي إنّ الخبر هو شبه الجملة، وهؤلاء يرون أنّ الكون أو الاستقرار العام لما حذف انتقل معناه مع الضمير الذي كان فيه إلى شبه الجملة^{١٣٠}. وينجرّ هذا الخلاف فيما يكون فيه الاستقرار العام صفة وحالاً وصلّة لموصول اسمي. وقد يزداد على شبه الجملة المستقرّ معمول آخر، فمن ذهب إلى أنّ الخبر أو الصّفة أو الحال أو الصّلة الاستقرار المحذوف علّقه به، ومن ذهب إلى أنّ الخبر شبه الجملة علّقه به، وبتعبير آخر علّقه بمعناه الدّال على الاستقرار العام. قال الرّضي: ((وإن كان بعد الظرف معمول، نحو: "زيدٌ خلفك واقفاً" فعند أبي عليّ هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل، ومن ثمّ وجب حذفه، وقال غيره: هو للعامل المقدّر؛ لأنّ الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقة اسم الفاعل والمفعول والصّفة المشبهة والمصدر، له))^{١٣١}. أمّا معربو القرآن الكريم فإنّ قسماً منهم قد أشار إلى تعلق معمول الآخر بالمعنى الذي يتضمّنه شبه الجملة وهو الاستقرار العام. من ذلك قوله تعالى: ((هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَاباً وَخَيْرٌ عُقْباً)) [الكهف: ٤٤] فشبها الجملة "هنالك" و"لله" يجوز في كلّ واحدٍ منهما أن يكون خبراً للمبتدأ "الولاية"، ويكون الآخر متعلقاً

بمعنى الاستقرار الذي تضمّنه صاحبه، قال العكبريّ: ((قوله تعالى: "هنالك": فيه وجهان، أحدهما: هو ظرف، والعامل فيه معنى الاستقرار في "الله"، و"الولاية" مبتدأ، و"لها" الخبر، والثاني: "هنالك" خبر "الولاية" و"الولاية" مرفوعة به، و"الله" يتعلّق بالظرف، أو بالعامل في الظرف، أو "بالولاية" ^{١٣٢}). وكذلك قوله تعالى: ((كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ)) [الرعد: ٨]، فشبّه الجملة "بمقدار" هو خبر "كل"، والظرف "عنده" يجوز أن يتعلّق بمعنى الاستقرار الذي تضمّنه "بمقدار"، قال المتجرب الهمداني: ((وقوله: "وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ" "كُلُّ شَيْءٍ" مبتدأ والخبر "بِمِقْدَارٍ"، أي: بقدر لا يجاوزه ولا ينقص عنه. و"عِنْدَهُ" محلّ الرفع على النعت لـ"كل"، أو الجرّ على النعت لـ"شَيْءٍ"، ولك أن تعلقه بالمقدّر في "بِمِقْدَارٍ" من معنى الاستقرار ^{١٣٣}). وقوله تعالى: ((مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا)) [نوح: ١٣]، إذ إنّ جملة "لا ترجون" حال، وهي متعلّقة بمعنى الاستقرار الذي تضمّنه "لكم" قال الألوسي: ((ولا ترجون" حال من ضمير المخاطبين، والعامل فيها معنى الاستقرار في "لكم" ^{١٣٤}). وأيضاً قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ)) [البقرة: ١٦١-١٦٢]، فـ"خالدين" حال متعلّقة بمعنى الاستقرار الذي تضمّنه "عليهم"، قال الرّازي: ((العامل في "خالدين" الظرف من قوله "عليهم" لأنّ فيه معنى الاستقرار لـ"اللعنة"، فهو حالّ من الهاء والميم في "عليهم" كقولك: "عليهم المألّ صاغرين" ^{١٣٥}). أمّا السّمين الحلبيّ فقد ذهب في هذه المسألة إلى أنّ الخبر في نحو: "زيدٌ عندك" و"زيدٌ في الدار" هو الاستقرار العامّ المحذوف، وقد صرّح بهذا حين تعرّض لإعراب "الله" في قوله تعالى: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)) [الفاتحة: ٢] قال السّمين: ((وقرأ الجمهور: "الحمد لله" برفع الدال وكسر

لام الجرّ، ورفعُه على الابتداء، والخبرُ الجارّ والمجرور بعده، فيتعلّق بمحذوف هو الخبرُ في الحقيقة))^{١٣٦}. وكذا الحال إذا كان شبه الجملة المستقرّ متعلّقاً بحال أو صفة أو صلة. فإذا ذكر معمول آخر غير شبه الجملة المستقرّ تعلق عند السّمين بالاستقرار العامّ المحذوف، لا بمعنى شبه الجملة المستقرّ. ففي قوله تعالى: ((أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مَنْ بَعَدَ مُوسَىٰ إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ هُمْ أَوْعَىٰ لَنَا بِالْحَيَاةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)) [البقرة: ٢٤٦] شبه الجملة "من بني إسرائيل" مستقرّ، فيتعلّق باستقرار عامّ، يقع حالاً من "الملأ" على وفق المذهب الأول، أو يكون هو الحال من دون الاستقرار العامّ المحذوف على وفق المذهب الثالث. أمّا شبه الجملة "من بعد موسى" فيجوز تعلّقه بالاستقرار المحذوف على وفق المذهب الأوّل، ويجوز تعلّقه بمعنى شبه الجملة "من بني إسرائيل" المتضمّن لمعنى الاستقرار. قال العكبري: ((قَوْلُهُ تَعَالَى: "مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ": من تتعلّق بمحذوف؛ لأنّها حال؛ أي "كائناً من بني إسرائيل". و"من بعد" متعلّق بالجارّ الأوّل، أو بما يتعلّق به الأوّل))^{١٣٧}. والوجه الأوّل الذي ذكره العكبري، وهو تعلق "من بعد" بالجارّ الأوّل، أي "من بني إسرائيل" رفضه السّمين؛ لأنّ الخبر عنده هو الاستقرار العامّ المحذوف، وليس شبه الجملة. قال السّمين: ((و"مِنْ بَعْدِ مُوسَى" متعلّق بما تعلّق به الجارّ الأوّل، وهو الاستقرار. . . . وقال أبو البقاء: "من بعد" متعلّق بالجارّ الأوّل، أو بما تعلّق به الأوّل" يعني بالأوّل: "من بني"، وجعله عاملاً في "من بعد" لما تضمّنه من الاستقرار، فلذلك نسب العمل إليه، وهذا على رأي بعضهم، ينسب العمل للطرف والجارّ الواقعيّن خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة، فتقول في نحو: "زيدٌ في الدار أبوه" أبوه: فاعلٌ بالجارّ، والتحقيق أنّه فاعلٌ بالاستقرار الذي تعلّق به الجارّ، وهو الوجه الثاني))^{١٣٨}.

الخاتمة:

- ١- يُعدُّ ابن هشام أوّل من عرّف التعلّق تعريفاً اصطلاحياً.
- ٢- يُعدّ الفاعل وسائر المنصوبات من المفاعيل والحال والمستثنى وتمييز النسبة من متعلّقات الفعل، شأنها في ذلك شأن شبه الجملة؛ لوجود نصوص نحويّة تشير إلى ذلك، فضلاً على أنّ العلاقة المعنويّة واللفظيّة المتبادلة بين الحدث وشبه الجملة لا تقتصر عليهما، إذ إنّ تلك العلاقة توجد بين الحدث من جهة وسائر معمولاته الأخرى. لذلك يذهب الباحث إلى أنّ التعلّق ارتباط معنويّ ولفظيّ بين الحدث من جهة وما يرفعه من فاعل وما ينصبه من المفاعيل والحال والمستثنى وتمييز النسبة والجارّ والمجرور من جهة أخرى.
- ٣- يصلح التعلّق بالاسم الخالي من الحدث، سواء كان مبنياً كاسم الإشارة، أو كان معرباً كاسم الذات بشرط أن يكون متضمناً معنىً دالاً على الحدث.
- ٤- قد يمنع مانع من التعلّق بلفظ الفعل التامّ، فيضمّن معنى فعل آخر، يصلح من خلاله تعلّق شيء به بشرط وجود مناسبة بين الفعلين.
- ٥- يجوز التعلّق بمعاني الحروف؛ وذلك لأنّها ألفاظٌ تفيد معاني الأفعال، التي تدلّ على الحدث، فلا حاجة إلى التكلف في تقدير فعل يناسب معناها.

هوامش البحث

- (١) ينظر: مقاييس اللغة: مادة: حدث: ٣٦/٢.
- (٢) ينظر: شرح المفصل: ٢٣١/١.
- (٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣١/١.
- (٤) ينظر: مقاييس اللغة: مادة: علق: ١٢٥/٤.
- (٥) ديوان جرير: ٦١.
- (٦) لسان العرب: مادة: علق: ٢٥٣/١٠.
- (٧) الصّحاح: مادة: علق: ٢٩١/٤.
- (٨) - مغني اللبيب: ٤١٥.
- (٩) المصدر نفسه: ٤٠٩.
- (١٠) دلائل الإعجاز: ٥٥.
- (١١) ينظر: المصدر نفسه: ٥٥.
- (١٢) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٧٥.
- (١٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٦١. وينظر: شبه الجملة في العربية: ١٥٨، والحذف والتقدير: ٩٥-٩٤، والجملة الوصفية في النحو العربي: ٩٤.
- (١٤) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٦١.
- (١٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦١.
- (١٦) ينظر: تعلق شبه الجملة في نهج البلاغة: ٣١.
- (١٧) معاني النحو: ١٠١/٣.
- (١٨) مغني اللبيب: ٤١٥.
- (١٩) شرح كتاب سيويه: ٣٦٠/١.
- (٢٠) المصدر نفسه: ٦٠/٣. وينظر: شرح المفصل: ٤٤/٢.
- (٢١) الإيضاح العضدي: ٢٥٩/١. وينظر: المفصل في علم العربية: ٢٥٩، وشرح المفصل: ٣١٣/٤، أمالي ابن الحاجب: ٦٨٥/٢.
- (٢٢) ينظر: مغني اللبيب: ٤٠٩.
- (٢٣) شرح المفصل: ٢٠١/١.
- (٢٤) المصدر نفسه: ٧/٢.
- (٢٥) الدرّ المصون: ٣٢٩/٣.
- (٢٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٣٠/١.

- (٢٧) ينظر: شرح المفصّل: ٤ / ٢
(٢٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦ / ٢.
(٢٩) المصدر نفسه: ٤٦ / ٢.
(٣٠) ينظر: المفصّل في علم العربيّة: ٤٦.
(٣١) ينظر: الكتاب: ١ / ٢٨٢-٢٨١.
(٣٢) ينظر: شرح المفصّل: ٣٥١ / ٢.
(٣٣) ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٩٩ / ١.
(٣٤) ينظر: شرح المفصّل: ١٠ / ٢.
(٣٥) المصدر نفسه: ٨٧ / ١.
(٣٦) المصدر نفسه: ٦٢٧ / ٨.
(٣٧) المصدر نفسه: ٢٣ / ٨.
(٣٨) الدّرّ المصون: ٥٣٥ / ٢.
(٣٩) - أقسام الكلام العربيّ من حيث الشّكل والوظيفة: ١٦٦.
(٤٠) ينظر: الخصائص: ٢٧٣-٢٧٤ / ٣.
(٤١) الدّرّ المصون: ٢٣ / ١.
(٤٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥ / ١.
(٤٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥٢٩ / ٦.
(٤٤) البحر المحيط: ٩٧ / ٤.
(٤٥) الدّرّ المصون: ٥٢٩ / ٦.
(٤٦) معاني القرآن وإعرايه: ١٨٤ / ٢.
(٤٧) ينظر: المحرّر الوجيز: ٢٦٧-٢٦٨ / ٢.
(٤٨) ينظر: البحر المحيط: ٩٧ / ٤.
(٤٩) معاني القرآن وإعرايه: ١٨٤ / ٢.
(٥٠) الكشّاف: ٣١٩.
(٥١) البحر المحيط: ٩٧ / ٤.
(٥٢) الدّرّ المصون: ٥٣١ / ٦.
(٥٣) تفسير القرطبيّ: ١٨ / ٨.
(٥٤) الدّرّ المصون: ٦١٧ / ٦.
(٥٥) ينظر: لسان العرب: مادة: جور: ٢٣٦ / ٣.

- (٥٦) تفسير الفخر الرازي: ٥/٦٢٠٧.
- (٥٧) ينظر: التفسير البسيط: ١٠/١٨٩.
- (٥٨) عمدة الحفاظ: ١/٧٤.
- (٥٩) الدرّ المصون: ٣/٣٣٤.
- (٦٠) ينظر: روح المعاني: ٤/١٩.
- (٦١) مقاييس اللغة: مادة: ولي: ٦/١٤١.
- (٦٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/٣١٩.
- (٦٣) الدرّ المصون: ٧/٥٦٦.
- (٦٤) مغني اللبيب: ٤٩٣.
- (٦٥) ينظر: تفسير القرطبي: ١١/٥٣، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/٢٦١.
- (٦٦) ينظر: مجمع البيان: ٧/٩٤.
- (٦٧) ينظر: روح المعاني: ١٧/١٠٣.
- (٦٨) ينظر: تاج العروس: مادة زبر: ١١/٣٩٨.
- (٦٩) ينظر: التحرير والتنوير: ١٧/١٦٢.
- (٧٠) الدرّ المصون: ٨/٢١٣.
- (٧١) روح المعاني: ١٧/١٠٣.
- (٧٢) ينظر: معاني النحو: ٣/٩٨.
- (٧٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢١١.
- (٧٤) معاني القرآن: ٢/١٨٦.
- (٧٥) - ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٥٦٧.
- (٧٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، والرّواية في ديوان الهذليين: ١/٥١
تروّت بهاء البحر ثمّ تنصبت على حبشياتٍ هنّ نبيج.
- (٧٧) مغني اللبيب: ١١٤. وينظر: الخصائص: ٢/٣٠٩.
- (٧٨) الدرّ المصون: ٢/٢٨٧-٢٨٨.
- (٧٩) لسان العرب: مادة أذن: ١/٧٨.
- (٨٠) القاموس المحيط: مادة أذن: ١١٧٥.
- (٨١) الدرّ المصون: ٩/١٣٩.
- (٨٢) روح المعاني: ٢٢/٦٨.
- (٨٣) المفردات في غريب القرآن: ١/٢٧٧.

- (٨٤) الصّحاح: مادة دعو: ٢٨٣/٦.
(٨٥) مقاييس اللغة: مادة: سمع: ١٠٢/٣.
(٨٦) لسان العرب: مادة سمع: ٢٥٥/٧.
(٨٧) الدّرّ المصون: ٣٣٧/١٠.
(٨٨) التّحرير والتّنوير: ٢٣٩/٢٨.
(٨٩) مجاز القرآن: ٤٠٤/١.
(٩٠) تفسير غريب القرآن: ٢٦٨.
(٩١) البحر المحيط: ١٦٢/٦.
(٩٢) تفسير الطّبري: ٢٥٠/١٥.
(٩٣) الدّرّ المصون:
(٩٤) لسان العرب: ٢٢٥/١٤.
(٩٥) العين: مادة عزم: ١٤٩/٣.
(٩٦) - الصّحاح: مادة عزم:
(٩٧) تاج العروس: مادة عزم: ٨٨/٣٣.
(٩٨) الدّرّ المصون: ٤٨٥/٢.
(٩٩) الصّحاح: مادة نوي: ٥٤٣/٣.
(١٠٠) المصدر نفسه: مادة بشر: ٢٢٥-٢٢٦.
(١٠١) ينظر: مقاييس اللغة: مادة كفر: ١٩١/٥.
(١٠٢) عمدة الحفّاظ: ٤٠٣/٣.
(١٠٣) الدّرّ المصون: ٣٥٨/٣.
(١٠٤) مقاييس اللغة: مادة: حرم: ٤٥/٢.
(١٠٥) تفسير الفخر الرّازي: ١٧٦٨/٣.
(١٠٦) ينظر: لسان العرب: مادة فضل: ١٩٣/١١.
(١٠٧) الدّرّ المصون: ٧٧/٤.
(١٠٨) البحر المحيط: ٤٧٣/٣.
(١٠٩) مغني اللبيب: ٤١٣.
(١١٠) ينظر: شرح المفصل: ٤٥٣/٤.
(١١١) شرح المفصل: ٤٢/٥.
(١١٢) المصدر نفسه: ٤٢/٥

- (١١٣) ينظر: المصدر نفسه: ٩/٢.
- (١١٤) الدرّ المصون: ٣٦٢/٥.
- (١١٥) المصدر نفسه: ١٤٧/٥.
- (١١٦) ينظر: المصدر نفسه:، وروح المعاني: ٣٥/٢٧.
- (١١٧) الدرّ المصون: ٣٤٧/٢.
- (١١٨) ينظر: شرح الرّضّي: ٢٤٤/١.
- (١١٩) ينظر: شرح المفصل: ٣٧١-٣٧٠/٤.
- (١٢٠) ينظر: ينظر الفوائد والقواعد: ١/١٦٠.
- (١٢١) ينظر: شرح الرّضّي: ٢٤٤/١.
- (١٢٢) ينظر: الفوائد والقواعد: ١/١٧٠، وشرح المفصل: ٢٣٢/١.
- (١٢٣) ينظر: الدرّ المصون: ٣٩/١، وينظر: الفوائد والقواعد: ١/١٦٩.
- (١٢٤) ينظر: شرح التّسهيل: ٣٠٣/١.
- (١٢٥) حاشية الصّبّان: ٣١٨/١.
- (١٢٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/٢٩٦.
- (١٢٧) ينظر: حاشية الصّبّان: ٣١٨/١.
- (١٢٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٨/١.
- (١٢٩) اللّمع: ٢٨.
- (١٣٠) ينظر: الفوائد والقواعد: ١/٢٥٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/١٥٤.
- (١٣١) شرح الرّضّي: ٢٤٦/١.
- (١٣٢) التّبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٤٩.
- (١٣٣) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/٦٥٦.
- (١٣٤) روح المعاني: ٧٣/٢٩.
- (١٣٥) تفسير الفخر الرّازي: ٢/٩٢٤.
- (١٣٦) الدرّ المصون: ٣٨/١.
- (١٣٧) التّبيان في إعراب القرآن: ١٩٦.
- (١٣٨) الدرّ المصون: ٥١٣/٢.

- المصادر والمراجع
- القرآن الكريم.
- أولاً: الكتب.
- * ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، ٢٠١٣م. الإيضاح في شرح المفصل: تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله. القاهرة. شركة القدس للنشر والتوزيع. ط ٣.
- * ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، د.ت. أمالي ابن الحاجب. دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدرة. بيروت. دار الجليل.
- * ابن السّكيت "ت ٢٤٤هـ"، د.ت. إصلاح المنطق. تحقيق أحمد محمّد شاكر وعبد السلام محمّد هارون. مصر. دار المعارف.
- * ابن قتيبة "ت ٢٧٦هـ". ١٩٧٣م. تأويل مشكل القرآن. شرحه ونشره السيّد أحمد صقر. مصر. دار التراث.
- * أبو الفتح، عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ). ١٩٩٠م. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. بغداد. طبعة دار الشؤون الثقافية العامة.
- * أبو الفضل، محمد إبراهيم. ١٩٦٤م. ديوان امرئ القيس. مصر. دار المعارف. الطبعة الثانية.
- * أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم "ت ٧١هـ". ٢٠٠٠م. لسان العرب. دار صادر. ط ١.
- * أبو بشر، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ). الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون. لبنان. بيروت. عالم الكتب. ط ٣.
- * الأخفش، أبو الحسن المجاشعيّ المعروف الأوسط "ت ٢١٥هـ". ١٩٩٠م. معاني القرآن. تحقيق هدى محمود قراعة. القاهرة. النّاشر مكتبة الخانجي. ط ١.
- * الأسترابادي، رضيّ الدّين (ت ٦٨٦هـ). ١٩٩٦م. شرح الرضيّ على الكافية. تحقيق يوسف حسن عمر. بنغازي. منشورات جامعة قار يونس. ط ٢.
- * الألويسيّ البغداديّ، شهاب الدّين السيّد محمود "ت ١٢٧٠هـ". د.ت. روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسّبع المثاني. بيروت: دار إحياء التّراث العربيّ.
- * الأندلسيّ، أبو حيّان "ت ٧٤٥هـ". ٢٠٠٢م. تفسير البحر المحيط. تحقيق عبد الرزاق المهديّ. بيروت. دار إحياء التّراث العربيّ. ط ١.
- * الأندلسيّ، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان "ت ٧٤٥هـ". ٢٠١١م. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق د. حسن هندراوي. السعودية. دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
- * الأنصاري، ابن هشام (ت ٥٧٦هـ). ٢٠٠٧م. مغني اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. بيروت. دار الفكر.
- * ابن المثنى، أبو عبيدة معمر (ت ٢١٠هـ). د.ت. مجاز القرآن. علّق عليه محمد فؤاد سزكين. القاهرة. مكتبة الخانجي.
- * ابن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس "ت ٣٩٥هـ". ١٩٧٩م. مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام محمّد هارون. بيروت. دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع.

- *ابن غالب، أبو محمد عبد الحق "ت ٥٤٦هـ".
٢٠٠١م. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب
العزیز. تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد.
بيروت. دار الكتب العلميّة. ط ١.
- *ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم "ت
٢٧٦هـ". ١٩٧٨م. تفسير غريب القرآن. تحقيق
السيد أحمد صقر. بيروت. دار الكتب العلميّة.
- *التبريزي، شرح الخطيب. ١٩٩٦م. ديوان
ذي الرمة. كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه
مجيد طراد. بيروت. دار الكتاب العربيّ. ط ٢.
- *بن الورد، وليم. ١٩٨٠م. تحقيق. ديوان رؤبة
بن العجاج. بيروت. دار الآفاق الجديدة. ط ٢.
- *الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم.
٢٠٠٢م. الكشف والبيان المعروف بتفسير
الثعلبيّ. تحقيق أبو محمد بن عاشور. مراجعة
وتدقيق نظير الساعديّ. بيروت. دار إحياء
التراث العربيّ. ط.
- *الثماني، عمر بن ثابت (ت ٤٤٢هـ).
٢٠٠٣م. الفوائد والقواعد. دراسة وتحقيق
عبد الوهاب محمود الكحلة. بيروت.
مؤسسة الرسالة. ط ١.
- *الجرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد
النحويّ (ت ٤٧١هـ). دت. دلائل الإعجاز.
تحقيق محمود محمد شاكر. مطبعة الخانجي
ومطبعة المدينة.
- *الجرجانيّ الأزهرّي، خالد بن عبد الله بن أبي
بكر (ت ٩٠٥هـ). ١٩٩٦م. موصل الطلاب
إلى قواعد الإعراب. تحقيق عبد الكريم مجاهد.
بيروت. الناشر الرسالة. ط ١.
- *الطائي، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن
مالك (ت ٦٧٢هـ). ٢٠٠١م. شرح التسهيل
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق محمد
عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد. بيروت.
دار الكتب العلميّة. الطبعة الأولى.
- *الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد
(ت ٣٩٣هـ). ١٩٩٩م. الصحاح تاج اللغة
وصحاح العربيّة. تحقيق إميل بديع يعقوب
ومحمد نبيل طريقي. بيروت. دار الكتب
العلميّة. ط ١.
- *الحريزي، عائد كريم. ٢٠٠٩م. الحذف
والتقدير في الدراسة النحويّة. النجف
الأشرف. مطبعة السراج المنير.
- *حاسة، محمد عبد اللطيف. ٢٠٠٣م. بناء
الجملة العربيّة. مصر. دار غريب للطباعة والنشر.
- *الدمشقيّ الحنبليّ، أبو عمر بن علي بن عادل
(ت ٨٨٠هـ). ١٩٩٨م. اللباب في علوم
الكتاب. تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد
الجواد والشيخ علي محمد معوض. منشورات
محمد علي بيضون. بيروت. دار الكتب
العلميّة. ط ١.
- *ديوان جرير. ١٩٨٦م. دار بيروت للطباعة
والنشر.
- *الزّاغ الأصفهانيّ، أبو القاسم الحسين بن
محمد (ت ٥٠٢هـ). دت. المفردات في غريب
القرآن. تحقيق مركز الدراسات والبحوث
بمكتبة مصطفى الباز. مكتبة نزار مصطفى الباز.
- *الزّجاج، أبو إسحاق "ت ٣١١هـ".
٢٠٠٤م. معاني القرآن وإعرابه. تحقيق عبد

- ١٩٥١هـ". د ت. تفسير أبي السَّعُود المسمَّى إرشاد العقل السَّليم إلى مزايا القرآن الكريم. بيروت. دار إحياء التَّراث العربيّ.
- *الفارسي أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار "ت٣٧٧هـ". ١٩٦٩م. الإيضاح العضدي. تحقيق حسن شاذلي فرهود. ط١.
- *الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) منشورات محمد علي بيضون. ٢٠٠٢م. العين مرتبًا على حروف المعجم. بيروت. دار الكتب العلميّة. ط١.
- *الفيروز، آبادي "ت٨١٧هـ". د ت. القاموس المحيط. تحقيق محمد نعيم العرقسوسيّ. مؤسّسة الرّسالة.
- *قباوة، فخر الدّين. ١٩٨٣م. إعراب الجمل وأشباه الجمل. بيروت. منشورات دار الآفاق الجديدة. ط٤.
- *القرطبيّ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاريّ (ت٦٧١هـ). ٢٠٠٠م. الجامع لأحكام القرآن. تحقيق سالم مصطفى البدري. بيروت. دار الكتب العلميّة. ط١.
- *قميحة، مفيد محمد دراسة وتبويب. ١٩٩٣م. ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السّكيت. بيروت. دار الكتب العلميّة. ط١.
- *الزبيديّ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزاق المرتضى (ت١٢٠٥هـ). د ت. تاج العروس من جواهر القاموس. الكويت. ط٢.
- *الموصلي، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ). ٢٠٠١م. شرح المفصل. قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب. بيروت. دار الكتب العلميّة. ط١.
- *الهمذانيّ، المتجب (ت٦٤٣هـ). ٢٠٠٦م. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد. تحقيق محمد نظام الدّين الفتح. المملكة العربيّة السّعوديّة: دار الزّمان للنشر والتّوزيع. ط١.
- *الواحديّ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي "ت٤٦٨هـ". ١٤٣٠هـ. التفسير البسيط. تحقيق لجنة علمية من جامعة الإمام محمد بن سعود. النّاشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة. ط١.
- ثانيًا: رسائل الماجستير:
- *عبد الله، عبد الإله إبراهيم. ١٩٨٣م. شبه الجملة في اللغة العربيّة. رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة بغداد.